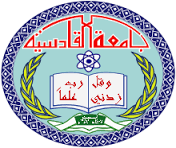
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية 

كلية القانون

**العلانية في المرافعات القضائية**

**بحث مقدم الى:**

**مجلس كلية القانون/ وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون من قبل**

**الطالبة:**

**سرى عمار داخل**

**بأشراف:**

#### ا. م. اسعد فاضل منديل

1439هـ................................................................................................................... م2018

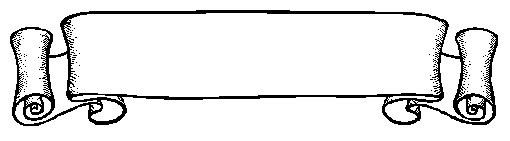


**بسم الله الرحمن الرحيم**

وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ

**صدق الله العظيم**

**سورة النحل الاية(19)**

**الاهداء**

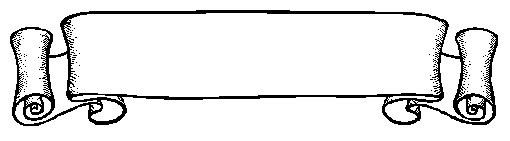
**اهدي هذا العمل المتواضع الى ابي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء.**

**الى امي التي زودتني بالحنان والمحبة.**

**اقول لهم انتم وهبتموني الحياة والامل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة.**

**والى اخوتي واسرتي جميعاً.**

**والى كل من علمني حرفاً اصبح سناً برقه يضيء الطريق امامي.**

**الشكر والتقدير**

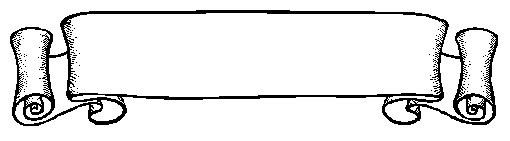
**الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اكرم الخلق محمد وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين وصحبه اجمعين.**

**اقدم شكري وامتناني الى مشرف بحثي الاستاذ**

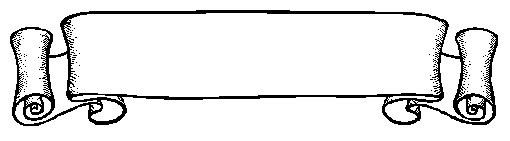
**، اسعد فاضل منديل.**

**وكذلك اتقدم بالشكر الجزيل الى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع أساتذتنا الافاضل وكذلك الشكر لكل من ساعدني الى اتمام البحث واتقدم بالشكر الى كل من جامعتي الحبيبة كلية القانون . بكادرها التدريسي**

**وكل زملائي وزميلاتي.**

** المحتويات**

|  |  |
| --- | --- |
| **المحتوى** | **رقم الصفحة** |
| **المقدمة** | **1** |
| **المبحث الاول/ماهية المرافعة القضائية** | **2-3** |
| **المطلب الاول/معنى المرافعة القضائية** | **2-3** |
| **اولاً/تعريف المرافعة القضائية** | **2** |
| **ثانياً/ حضور وغياب اطراف الدعوى** | **3-5** |
| **المطلب الثاني/دور اطراف الدعوى** | **6-8** |
| **اولاً/ما الذي يقوم به الخصوم اثناء المرافعة** | **6** |
| **المبحث الثاني/فتح باب المرافعة** | **8-9** |
| **المطلب الاول/كيفية اجراء المرافعة** | **8** |
| **المطلب الثاني/اجراءات جلسة المرافعة** | **9** |
| **اولاً: كيف تجري المرافعة** | **9** |
| **ثانيا: نظام الجلسة** | **10** |
| **ثالثا: مواعيد حضور الجلسة** | **11** |
| **المبحث الثالث/ختام الجلسات** | **12-16** |
| **المطلب الاول/ختام المرافعة في الدعوى** | **12** |
| **المطلب الثاني/مبدآ علانية المرافعة** | **14** |
| **اولاً: تعريف العلانية** | **14** |
| **ثانيا: علة العلانية وعيوبها.** | **15-16** |
| **الخاتمة** | **17** |
| **قائمة المصادر** | **18** |

**المقدمة**

تعد العلانية في المحكمة ضمانه مهمه من ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية. وتعد كذلك ضمانة قوية لحسن سير العدالة باعتبارها تشكل عنصراً من عناصر المحاكمة العادلة, اما المقصود بعلانية المحاكمة فهو ليس حضور الخصوم في الدعوى الجزائية من مشتكي ومتهم و مدعي ومسؤول عن الحقوق المدنية ووكلائهم فهذا امر لا نزاع فيه وان قررت المحكمة سرية المحاكمة وانما المقصود بالعلانية هو ان تعقد المحكمة جلساتها في مكان يستطيع اي فرد دخوله وحضور اجراءات المحاكمة ومشاهدتها دون قيد او شرط الا ما يقتضي حفظ النظام في الجلسة فضلاً عن السماح بنشر مجريات المحاكمة بواسطة طرق النشر المعروفة. اذان العلانية تقتضي ان تكون المحاكم مفتوحة الابواب امام الجمهور وان يتاح للصحف الوقوف على مجريات المحاكمات ونشرها. ان كل ما يجري في المحاكمات العلنية يصبح من حق الرأي العام الوقوف عليه ومن ثم يجوز نشره بالطرق المختلفة للنشر ومن هذه الطرق هو النشر الذي يقوم به الافراد حيث ان العلانية تعطي الحق الكامل لكل فرد ان ينقل ما يجري في المحاكمات من اجراءات الى الرأي العام فضلاً عن النشر الذي تقوم به الصحف. لكن يجب ان لايفهم من ذلك ان العلانية في المحاكمة لاتتحقق بمجرد حضور الجمهور حيث ان حضور الجمهور وحده دون النشر يكفي لتحقق العلانية. وان اهمية علانية الجلسة تكمن في اعطاءها الحق لجميع الافراد ان ينقل مايدور داخل الجلسة الى الرأي العام وكذلك ضمان مرافعة دون انحياز من اعضاء المحكمة الى احد اطراف الدعوى وسوف نتطرق في موضوع العلانية في المرافعات القضائية الى ماهية المرافعة القضائية وكذلك في المبحث الاخير الى حضور الخصوم وغيابهم والتطرق اخيراً في المبحث الثالث الى مبدأ العلانية في المرافعات القضائية.

**1**

**المبحث الاول /ماهية المرافعة القضائية**

لاشك ان الدعوى القضائية تسير وفق اجراءات ناظمة رسمها القانون المختص بحيث يتوجب على المتقاضين سلوكها للوصول الى عنوان الحقيقة ولاتظهر هذه الحقيقة دونما وجود مرافعة وكما هو موضح في معنى المرافعة حيث يتضمن المطلب الاول معنى المرافعة القضائية وفي المطلب الثاني دور اطراف الدعوى.

**المطلب الاول:-معنى المرافعة القضائية**

**أولاً:-المرافعة:** المرافعة لغةً هي المرافعة وترافع الخصمان الى الحاكم اي تحاكما والمرافعة هي ما يلقيه المحامي دفاعاً عن موكله.

اما اصطلاحاً: كل ما يفيد به الخصوم او من ينوب عنهم من اقوال او لوائح بغية توضيح وقائع النزاع وبيان الادلة والاسانيد القانونية التي يعتمدون عليها في تأييد موقفهم.

ان المرافعة شفاهه او كتابة هي الوسيلة التي يعرض لها الخصوم دعوى ما اسانيدهم ودفاعهم ودفوعهم فما يدعوه من حق او مراكز قانونية وتكفل المرافعة مبدأ المواجهة بين الخصوم وهو احد ضمانات الدفاع.

فبعد الانتهاء من التبليغات تبدأ مرحلة جديدة في مسار الدعوى هي المرافعة اي بداية نظر الدعوى وسماعها وفي نظر الدعوى يتم التثبيت من الحضور اي حضور الخصوم او غيابهم ومما يلحق بالحضور والغياب مسألة الوكالة بالخصومة والمرافعة الغيابية او الحضورية وكذلك الدفوع وهي ما يجيب بها المدعي عليه على دعوى المدعي سواء منها الدفوع الشكلية او الموضوعية(1)

ومن عناصر نجاح المرافعة هي ما يلي:

1- درس القضية درساً عميقاً شاملاً لا تغيب عن المحامي اي جزء منها.

**1-د.ادم وهيب النداوي –المرافعات المدنية –العاتك لصناعة الكتاب- القاهرة .2009.ص195**

**2**

2- درس القضية درساً شاملاً ووضعها في الصورة القانونية الملائمة .

3-ان تصاغ الخطبة في صورة منطقية ملائمة.

4-جودة الاسلوب وقوة التعبير.

5-محاولات تجريح الشاهد او التماس فارق بسيط بين اقوال الشهود .

**ثانياً:-حضور وغياب اطراف الدعوى**

ان اطراف الدعوى بشكل عام هما المدعي والمدعي عليه ويجب في كل دعوى مدنية وجود مدعي عليه فلايجوز في تشريعنا رفع دعوى مدنية على مجهول وسيتم التطرق الى حضور الخصوم وغيابهم وكما **هو الاتي:.**

**حضور الخصوم وغيابهم(1)**

تنعقد الخصومة بتبليغ اطراف الدعوى على نحو يصبح من المفروض ان يحظروا جلسات المحاكمة ليقدم كلاً منهم طلباته ودفوعه ومرافعاته وجاءت احكام قانون اصول المحاكمات المدنية الباحثة في حضور وغياب اطراف الدعوى بالمواد 63-70وبين النص في المواد 63-66احكام حضور اطراف الدعوى وتطرق في المواد 67-69 لحكم غياب اطراف الدعوى ويتم مناقشة الموضوع وفق ما يلي:

**أولاً/حضور اطراف الدعوى**

يشكل حضور الخصوم اجراءات المحاكمة الطريقة الطبيعية لا بداء اقوالهم وطلباتهم امام المحكمة لا انه وللضرورة وبحكم القانون اوجب المشرع على الخصم ان ينيب عنه وكيلاً ويتعين على الخصوم ان يحضروا امام المحكمة في الموعد المحدد في مذكرة التبليغ على انه وان كان الحضور واجباً على اطراف الدعوى فأنهم لا يجبرون عليه والاصل ان اطراف الدعوى يحضرون بأنفسهم الا ان القانون يفرض حضور من يوكلونه نيابة عنهم من المحامين

**1-د/محمود محمد الكيلاني. شرح قانون اصول المحاكمات المدنية. الطبعه الاولى. دار الثقافة للنشر والتوزيع –الاردن-2012.ص173. 3**

وهكذا فان طرفي الدعوى لا يحضران ولا يمثلان كحاضرين فيها وليس لهما تقديم اية طلبات او دفوع بل يتعين ان يوكل كل منهما محامياً اما بوكالة عامة او بوكالة خاصة غير رسمية مصادق على توقيع الموكل من قبل الوكيل واجاز القانون ذلك للمحامي اذا لم يكن ممنوعاً صراحة من ذلك هذا ويجب على المحامي كوكيل ان يثبت وكالته بأن يبرزها في القضية التي تم توكيله لينوب عن موكله فيها ولا نعني حضور المحامي ليقول انه وكيل عن احد اطراف الدعوى حتى ولو كان موكله حاضراً واكد ما يقوله المحامي.(1)

فحضور اطراف الدعوى بواسطة وكلائهم واقعة اجرائية هامة وتتجلى اهميتها بأثبات حضورهم وغيابهم في محاضر المحاكمة ومع ذلك صار من اللازم ان يوكل كل منهم احد من المحامين ليتولى الدفاع عنه.

والوكيل بالخصومة يباشر سلطته في القيام بالأعمال والاجراءات اللزمة لرفع الدعوى ومتابعتها.

وله بمقتضى عقد الوكالة ان يتخذ كافة الاجراءات التحفظية في درجات التقاضي التي تضمنها عقد التوكيل ويجوز للموكل ان يعزل محاميه في اي مرحلة تكون عليه الدعوى هذا وللوكيل ان ينسحب عن الدعوى بشرط ان يقترن انسحابه بموافقة المحكمة الناظرة للدعوى وهكذا فأن الوكالة كعقد تنقضي بصدور حكم في موضوع الدعوى وتنقضي كذلك بانسحاب الوكيل من الدعوى بأذن المحكمة .

**1- احمد السيد الصاوي-القضاء المدني-ط1-اتحاد مكتبة الجامعة المصرية-القاهرة2003-ص505.**

**4**

**ثالثاً/غياب اطراف الدعوى**

اقر المشرع للخصوم ان يحضروا امام المحاكم في الجلسات المخصصة لنظر الدعوى المتعلقة فيما بينهم وتعد الجلسة من اهم مقومات الخصومة القضائية ذلك انها اجتماع القاضي والخصوم لتتم انشاءها اجراءات الخصومة بالمواجهة فيما بين الطرفين على نحو يبسط كل طرف وجهة نظره.

وهكذا فان حضور اطراف الدعوى حق من اهم مظاهره احترامه ويتجلى مظهر احترام حق الحضور في تبليغ الخصم بالحضور واعلامه بمكان وزمان جلسات المحاكمة.

وحرصاً من المشرع على حضور اطراف الدعوى قرر ان لا تكون المحاكمة لا وجاهياً او بمثابة الوجاهية ومع ذلك فأنه اذا حضر اي من فرقاء الدعوى في اي جلسة وتخلف بعد ذلك عن حضور الجلسات التالية فأن الخصومة بحقه تعتبر وجاهية اعتبارية بمعنى ان الحكم الصادر بعد ذلك سيكون بالنسبة له وجاهياً اعتبارياً.(1)

**1-د/محمود محمد الكيلاني. المصدر السابق.ص175.**

**5**

**المطلب الثاني/ دور اطراف الدعوى**

ان الدعوى المدنية التبعية كالدعوى العمومية لها طرفان مدعي ومدعى عليه فالاول هو من لحقه الضرر الشخصي من الجريمة والثاني هو المتهم واما عن دورهم فهو كما **يأتي:.**

**اولاً:-ما لذي يقوم به اطراف الدعوى**

لابد ان يدعم المدعي ادعاءه بما يثبت به ادعاء او الحق الذي يدعيه لان قوله يبقى مجرد زعم يمثل وجهة نظره وعليه ان يثبت البينة لاثبات ما يدعي حتى لا يبقى هذا الادعاء مجرد زعم.

لذلك يقدم المدعي وسيلة الاثبات المتوفرة لديه سواء كانت البينة الخطية ام شهادة الشهود ام المعاينة والخبرة ام القرائن وله الاعتماد على قرار الخصم او يحتكم الى ضميره بأن يوجه له اليمين.

واذا كانت البينة الخطية التي يعتمدها المدعي لاثبات ما يزعمه تقدم ضمن حافظة مستنداته مع لائحة الادعاء فأنه يتقرر ضمها الى ملف الدعوى عندما تكون قانونية وفيها خصائص منها انها منتجة في الدعوى وغير مختلف بشأن الوقائع المراد ثباتها بهذه البينة.

واذا كانت الوقائع التي يرغب المدعي اثباتها بواسطة الشهود وتبدو ذات علاقة بموضوعية الدعوى ويجوز اثباتها بواسطة الشهود فلابد ان يكون المدعي قدم بها قائمة تتضمن اسماء للشهود والوقائع المراد اثباتها بواسطة كل واحد من هؤلاء الشهود.(1)

**1-د/محمود محمد الكيلاني. شرح قانون اصول المحاكمات المدنية. الطبعه الاولى. دار الثقافة للنشر والتوزيع –الاردن-2012.ص178.**

**6**

**ثانياً:-موضوع المرافعة(1)**

ماذا يمكن ان يكون موضوع المرافعة؟ هل تتناول بالبحث الطلبات و الاسباب القانونية؟

في الواقع ان تحديد موضوع المرافعة بشكل منهجي سليم يجب ان ينطلق من تحديد المواضيع التي يمكن ان تكون موضع نزاع امام المحكمة وبالفعل كل نزاع يعرض امام القضاء سواء كانت القضية مدنية ام جزائية يمكن ان تندرج ضمن الحالات الاتية:

الحالة الاولى/النزاع القانوني في هذه الحالة يفترض ان الخصوم متفقون على العناصر الواقعية ينازعون حول النتائج القانونية التي يمكن ان تترتب عليها.

الحالة الثانية/للنزاع الواقعي والقانوني في آن واحد وفي هذه الحالة يكون النزاع دائر حول العناصر الواقعية والنتائج القانونية التي يمكن ان تترتب عليها.

الحالة الثالثة/النزاع الواقعي وفي هذه الحالة يكون النزاع دائر حول العناصر الواقعية ذاتها ووسائل الاثبات والادلة المؤيدة لها.

ومن ثم فأن موضوع المرافعة يجب ان ينصب بأتجاه العناصر المتنازع حولها مثلاً اذا كانت العناصر الواقعية ثابتة على وجه نهائي بوسائل اثبات وادلة تتمتع بقوة كاملة تمنح على القاضي اي سلطة تقديرية في تقرير القوة الثبوتية.

**1-مكي ناجي-استشارات قانونية.ص186.**

**7**

**المبحث الثاني**

**فتح باب المرافعة**

من اهم المشاكل التي تواجه الكثير من المحامين تكمن في كيفية فتح المرافعة ولذلك يتجه البعض الى افتتاح مرافعته بأية قرآنية او حديث او قول مأثور اما عن كيفية افتتاحها فسيتم التكلم عنها كما هو في **المطلب الاول:.**

**المطلب الاول:-كيفية اجراء الرافعة**

في اليوم الاول للمرافعة وبعد تشكيل المحكمة تتم المناداة على طرفي الدعوى ثلاثاً حسب العرف القضائي وبعدها اما يحضروا الخصوم اولا يحضروا ثم تباشر المحكمة في نظر الدعوى.

ان قرار فتح الدعوى هو احدى القرارات التي تتخذها المحكمة قبل ان تصدر حكمها النهائي في موضوع الدعوى ولذا فلا تتقيد المحكمة به اذا وجدت اسباب مبررة تبرر فتح المرافعة ذلك كون العدالة تأبى التمسك بالشكليات التي يتأثر بها الحق.(1)

ومرجع الامر بفتح باب المرافعة من عدمه الى حاكم المحكمة وسلطته التقديرية لان القانون لا يلزم المحكمة بفتح باب المرافعة بناء على طلب الخصم بعد حجز القضية للحكم وهو من ناحية اخرى لا يلزمها بالحكم متى قفلت باب المرافعة بل هي تملك فتح باب المرافعة اذا استجد لها ما يبرر ذلك كما لها ان ترفض الطلب اذا رأت منه انه طلب كيدي يريد الخصم من ورائه اطالة امد القضية.

وقد قضى في فرنسا انه اذا طلب من المحكمة اتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات بعد قفل باب المرافعة فمن الواجب فتح باب المرافعة واذا صدر حكم مبني على ما استنتج عنه انتقال المحكمة قد افسحت لطرفي الخصومة دفاعهما فلا يلزم القانون المحكمة فتح باب الرافعة.

**1-د/احمد ابو الوفا-نظرية الاحكام- ط1ع- نشأة المعارف- الاسكندرية.2009.ص694.**

**8**

**المطلب الثاني:-اجراءات جلسة المحاكمة**

في اليوم المقرر لاجراء المحاكمة هنالك جملة من الاجراءات لابد من الحديث عنها ومنها كيفية اجراء المحاكمة.

**اولاً: كيف تجري المحاكمة**

تجري المحاكمات بجلسات متعاقبة تحددها المحكمة والجلسة في فترة زمنية يجلس فيها القاضي او القضاة في قاعة المحمة يساعده احد الكتبة وتتصل فيها مباشرة بالخصوم ومحاميهم لنظر القضية.

وفي الموعد المحدد لنظر الجلسة ينادي على الخصوم في الموعد المحدد لنظر الدعوى ويشترط القانون ان تكون المحكمة علنية الا اذا رأت المحاكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ان تجري سراً محافظة على النظام العام او الاداب او حرمة الاسرة(71/1)من قانون اصول المحاكمات المدنية.

ويحق للمحكمة او القاضي الامور المستعجلة ان يعقد جلساته في غير قاعة المحكمة وفي اي وقت وللمحكمة ان تسمع اقوال الفرقاء وان تسمع الشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مترجم بعد حلف اليمين.

وتسمع المحكمة ما يبديه الخصوم او وكلائهم شفاهاً من طلبات ودفوع و تثبته في محضر الجلسة ويكون المدعي عليه اخر من يتكلم الا اذا امرت المحكمة خلاف ذلك.

وللمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تأمر بمحو العبارات الجارحة او المخالفة للاداب او النظام العام من اي ورقة من اوراق المرافعات او المذكرات و العبارات الجارحة هي العبارات التي تخدش الذوق العام وتجرحه وليس من المألوف استعمالها وتدخل في باب ما يعتبر عيباً,(1)

**1-صلاح الدين محمود شوشاري- شرح قانون اصول المحاكمات المدنية- دار الثقافة للنشر والتوزيع .ص246.**

**9**

**ثانياً: نظام الجلسة**

القاضي هو الذي يراس جلسة المحاكمة ويشرف عليها وعلى جميع من يحضر الجلسة واجب احترامه والامتناع عن كل ما يعكر صفوة الهدوء او النظام في الجلسة واعمالاً لسلطة القاضي في ضبط الجلسة فقد نصت المادة (73)من قانون اصول المحاكمات المدنية على انه:-

1-ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها وللرئيس ان يخرج من الجلسة كل من يخل بنظامها فأن لم يمتثل كان على المحكمة ان تأمر على الفور بحبسه مدة لا تتجاوز الثلاثة ايام او تغريمه عشرة دنانير ويكون حكمها قطعياً.

2-اذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة في المحكمة كان لها ان توقع اثناء انعقاد الجلسة ما للرئيس الاداري توقيعه من الجزاءات التأديبية.

وقد يقع أثناء انعقاد الجلسة جريمة فاذا كانت الجريمة جناية او جنحة فلرئيس الجلسة اذا اقتضت الحالة ان يأمر بالقبض على من وقعت منه واحالته الى النيابة العامة.

ويأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقادها وما يرى أتخاذه من اجراءات التحقيق على انه اذا وقعت الجريمة من محام فيجيب على المحكمة ان تبلغ النقيب او من ينوب عنه وهذا ما نصت عليه المادة(40/5)من قانون نقابة المحامين.(1)

**1-صلاح الدين محمد شوشاري- مصدر سابق.ص248.**

**10**

**ثالثاً: مواعيد حضور الجلسات**

يقصد بميعاد حضور المحاكمات: المدة التي يجب ان تنقضي بين تاريخ تبليغ الشخص المطلوب بتبليغه وبين تاريخ حضوره وجلسة المحكمة.

وقد نصت على هذه المواعيد المادة(61)من قانون اصول المحاكمات المدنية التي جاء بها:

1-ميعاد الحضور امام محكمة الصلح والبداءة والاستئناف 15 يوم ويجوز في حالة الضرورة انقاص هذا الميعاد الى سبعة ايام.

2-ميعاد الحضور في الدعاوى المستعجلة اربع وعشرون ساعة الا اذا اقتضت الضرورة انقاص هذا الميعاد الى ساعة شرط ان يحصل التبليغ للخصم نفسه وتجدر الاشارة الاان هذا النص لايطبق على الدعاوي البدائية الخاضعة لتبادل اللوائح المنصوص عليها في المواد(59-57)من قانون اصول المحاكمات المدنية اذ يراعى بشأن مواعيد الحضور المدة المنصوص عليها في تلك المواد وانقاص الميعاد يكون من اختصاص قاضي الصلح او البداءة او الاستئناف او قاضي الامور المستعجلة.

ومن الجدير بالذكر انه بالنسبة الى الدعاوي المستعجلة فلاصل في القانون الاردني ان تنظر هذه الدعاوي تدقيقاً دون دعوة الاطراف الا اذا رأت المحكمة او قاضي الامور المستعجلة غير ذلك (1).اما اذا رأت المحكمة او قاضي الامور المستعجلة ضرورة دعوة الاطراف فحينئذ تطبق اجراءات التقاضي العادية.

**1-صلاح الدين محمد شوشاري-شرح قانون اصول المحاكمات المدنية –ط1.دار الثقافة للنشر والتوزيع – الاردن 2010-ص245.**

**11**

**المبحث الثالث**

**ختام الجلسات**

نعني بختام الجلسات هي انتهاء المناقشة بين الخصوم والتحقيقات وجهوزية الدعوى للفصل فيها وفق رؤية القاضي وسلطته التقديرية وكما هو مبين في **ختام المرافعة في الدعوى**.

**المطلب الاول:-ختام المرافعة في الدعوى**

اذا استوفت القضية المطروحة على المحكمة جميع جهاتها ووضحت معالمها من خلال المرافعات التي تمت والاوراق التي برزت ومتى استطاع الطرفان ابداء اقوالهما ودفاعهما وطلباتهما وتم تحقيق كل ماله علاقة بالقضية ولم يبق شيء محل بحث وجدل و أطمئنت المحكمة الى استواء القضية للحكم فيها بحالتها فأن المحكمة تتخذ قرار بختام المرافعة وعلى هذا فختام المرافعة هو تقرير صلاحية الدعوى بحالتها بعد تمكين الخصوم من الادلاء بكل دفاعهم وتتخذ المحكمة هذا القرار عادة صراحة .وكذلك اذا قررت المحكمة تأجيل الدعوى لاصدار الحكم فهنا يجب افهام ختام المرافعة بصورة ضمنية لا نه لا يجوز للمحكمة ان تفهم الحكم النهائي الا صراحة.(1)

وختام المرافعة لابد منها قبل صدور الحكم سواء كانت المسألة المبحوث عنها من المسائل الابتدائية او كان البحث يتعلق بأساس الدعوى واذا اعلن الحاكم ختام المرافعة قبل ان يسأل الطرفين عما لهما من اقوال فأن محكمة تميز الاستانة ذهبت الى ان الحكم ينقص واذا يسأل الحاكم الطرفين اذا كان لهما ما يقال وغفل عن افهام ختام المرافعة فلا يتوجب ذلك نقض الحكم لان عدم اعلان ختام المرافعة فأن الحكم ينقض لان ذلك يدل على ان المحكمة حكمت قبل اتمام الدعوة.(2)

**1-د/احمد ابو الوفا،نظرية الاحكام.ص76.**

**2-الاستاذ سليم رستم بازف. احكام القضاء.ص266.**

**12**

واذا ما قررت المحكمة افهام ختام المرافعة فتصدر حكمها في اليوم ذاته ولكن هذا لا يتيسر الا في القضايا البسيطة وقد ترى المحكمة نظراً لازدحام القضايا او لاهميتها او لاشكال موضوعها او كثرة الاوراق التي بها و رغبتها في فسح المجال لتتمكن فيه من التروي واصدار الحكم بالعناية اللازمة تفادياً من الزلل فلها ان تؤخر اصدار الحكم مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهم ختام المرافعة ولكن هذا لا يعني الزام الحاكم با صدار حكمه في الموعد المحدد بل له اذا كان هناك مبرر فتح باب المرافعة.(1)

واذا اجل النطق بالحكم ولم يتمكن الحاكم من تحرير مسودته فله تأجيله الى موعد اخر بعد بيان اسباب ذلك في المحضر غير ان اذا صدر الحكم بعد الميعاد فلا يبطل لهذا السبب لان المشرع لم يقرر البطلان على ذلك ولم يصوت الى مصلحة ظاهرة لا ي خصم ولا يعد ذلك اخلالاً جوهرياً يقوم عليه نظام القضاء.(2)

**1-عبد الرحمن العلام-شرح قانون اصول المحاكمات المدنية.ط2.العاتك لطباعة الكتب-القاهرة-2008.ص172.**

**2-د/احمد ابو الوفا-نظرية الاحكام.ص92.**

**13**

**المطلب الثاني: مبدأ علانية المرافعة**

للمحكمة ان تجري المرافعة بصورة علانية ولكن استثناء من ذلك يجوز جعلها سرية وقبل التطرق الى هذا الاستثناء يجب معرفة معنى العلانية وهو **كمايلي:.**

**اولاً:- تعريف العلانية**

يقصد بعلانية الجلسات ان نظر الدعوى وتحقيقها والمرافعة والحكم فيها.كل ذلك يتم في جلسات يكون لكل انسان حضورها بغير قيد الا ما تقتضي المحافظة على نظام الجلسات وتتبع ذلك ان يكون للصحف ان تنشر ما يجري في الجلسات من مرافعات وما يصدر فيها من احكام.

وقيل في فائدة العلانية انها تحمل القضاء على العناية بعملهم وتوخي النزاهة في تصرفاتهم. فالقاضي يتحرج من اظهار الامالة او التحييز في تصرفه للجمهور الحاضر في الجلسة كما ان من شأن العلانية بث الطمأنينة في نفوس المتقاضين فالناس اكثر ثقة في قضاء يتم علانية من قضاء يتم سراً.

يبدو ان هذا القول وان كان فيه شيء من الصحة لا تخلو من المبالغة في فائدة رقابة الجمهور اذ ان للعلانية ضررها فقد يخشى منها على استقلال القاضي فيعمل على ممالاة الجمهور.(1)

وقد اخذ المشرع الاردني بمبدأ علانية الجلسات وقد بلغ من حرصه على تقريره ان نص عليه في الدستور.

كما نصت على هذا المبدأ المادة (71-2)من قانون اصول المحاكمات المدنية في بيان مبدأ علانية الجلسات ليس مطلقاً فالقانون يتيح للمحكمة ان تقرر من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم جعل الجلسة سرية اذا اقتضى النظام العام او المحافظة على اداب ذلك.

**1-المحامي صلاح الدين محمد شوشاري- شرح قانون اصول المحاكمات المدنية –ط1-دار الثقافة –عمان 2010.ص45.**

**14**

**ثانياً:-** أ**-علة العلانية وعيوبها**

لمبدأ علة العلانية وفقاً لما يقوله جمهور الفقه سند سياسي مرده الى الحرص على اشراك الشعب في المسائل التي تهم الرأي العام في المجتمع وتمكينه من الاطلاع عليها ويعني ذلك ان المحاكمة ليست امراً خاصاً يدور بين المتهم والمحكمة ويكفل هذا المبدأ انهاء المحاكمات السرية التي كانت فيما مضى احد مظاهر الاستبداد السياسي وتجعل الراي العام رقيباً على اجراءات المحاكمة فيدعم ثقته في فيها وهذه الرقابة تحمل القضاة على التطبيق السليم للقانون ويمثل هذا المبدأ كذلك رقابة الرأي العام على ممثل النيابة العامة والمدافع عن المتهم والشهود فيحملهم على الاتزان في القول والاعتدال في الطلبات والدفوع.

ناهيك عما يكون قد يحمله هذا المبدأ من ردع عام للجمهور اذا حضروا وسماح بحضور هذه الاجراءات من قبل الجمهور يكون له اثر ردعي عليهم يضعف الدوافع الاجرامية ويقوي الموانع الاجرائية عندهم

ويحمل هذا المبدأ الاطمئنان لدى المتهم اذ يدرك ان قاضيه لن ينحاز ضده اجراء ما في عقله عن رقابة الرأي العام فتتيح له ذلك ان يحسن عرض دفاعه وفي النهاية فأن اطلاع جمهور الناس على اجراءات المحاكمة وعملهم بعد ذلك بالحكم الذي يصدر ضد المتهم يدعم الاثر الرادع للقانون.(1)

**1-د/احمد السيد الصادي - مصدر سابق.ص523.**

**15**

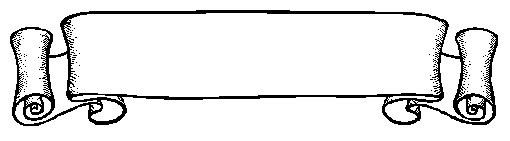
**ب-عيوب العلانية:-**

وللعلانية مع ذلك عيوبها فمحاكمة بعض المجرمين علناً قد تسيء الى نفسياتهم وتضع في طريق تأهيلهم العقبات ومن امثالهم الاحداث وذوو الحالات النفسية الخاصة وحين يكون المتهم ممن يستطيعون مواجهة الجمهور فقد تحول الاعلانية بينه وبين ان يحسن عرض دفاعه.

وقد تستغل وسائل الاعلام والصحف ما يجري في المحاكمة لا شباع فضول بعض الناس ولكن هذه العيوب لا تكفي لاستبعاد العلانية فسلطة المحكمة في تقرير السرية استثناء ونشر المحاكمات وفرض الشارع القيود على ذلك يكفلان الحد من هذه العيوب.(1)

**1-د/احمد السيد الصاوي-مصدر سابق.ص524.**

**16**

**الخاتمة**

اهم مايمكن التوصل اليه من نتائج لهذا البحث الموسوم هي:.

1-ان يكون اعلان الحكم القضائي بشكل علني.

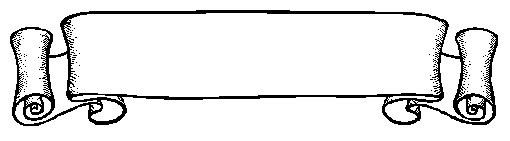
2-ان يكون الحكم القضائي قابلاً للمناقشة والتحليل والامافائدة اعلان الحكم في جلسة مفتوحة للناس اذا لم يتيح لهم تحليلها.

3-ان المداولة القضائية غير مشمولة بالعلانية كونها من الاسرار التي لايجوز افشاؤه.

اما اهم المقترحات تقدم لهذا البحث هي:

1-حتى وان كانت الجلسة سرية في كل مراحلها واجراءاتها لابد وان يكون صدور الحكم علنياً

**17**

**قائمة المصادر**

* احمد ابو العوف- نظرية الاحكام.
* احمد ابو الوفا- نظرية الاحكام .
* احمد السيد الصاوي- القضاء المدني.
* ادم وهيب النداوي- المرافعات المدنية.
* الاستاذ سليم رستم بازف- احكام القضاة.
* صلاح الدين محمد شوشاري.
* عبد الرحمن العلام.شرح قانون اصول المحاكمات.
* محمود محمد الكيلاني- شرح قانون اصول المحاكمات المدنية.
* محمود محمد الكيلاني-اصول المحاكمات المدنية – ط1.دار الثقافة للنشر والتوزيع – الاردن.2010.
* مكي ناجي-استشارات قانونية.

**18**